الاقتصاد العراقي
ومشروع الانضمام الى
منظمة التجارة العالمية WOT

كراسة استراتيجية

العدد 23 - 2023

الاقتصاد العراقي ومشروع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية WOT

د. علي عبد الكريم الجابري

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

2023

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
فصلية تعني بالموضوعات الساخنة في المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.د. محمد منذر جلال

هيئة التحرير
د. عمار عباس شاهين
نور نبيه

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

عنوان الكراسة: الاقتصاد العراقي ومشروع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية WOT
تاليف : د. علي عبد الكريم الجابري - الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

العدد 23/ الطبعة الاولى - 2023

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3371) لسنة 2023
رقم الايداع الدولي ISBN: 978- 9922- 8750- 0- 2

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية إيذاناً بعهد اقتصادي جديد يسود العالم، ويسعى لإطلاق المنافسة في إطار حرية المبادلات الدولية على اعتبار ان ذلك يفضي الى حالة التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية العالمية وفقاً لمعايير الكفاءة والمزايا النسبية.

تكمن اهمية منظمة التجارة العالمية الأساسية بضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، لان اصبح تحرير التجارة وسيلة هذا النظام وجزءاً مهماً من حزمة برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تطرحها وتحث عليها مؤسسات التمويل العالمية، وان اهمية انضمام العراق لهذه المنظمة واستقصاء الاثار الايجابية والسلبية المترتبة على تطبيقه لاتفاقياتها وامكانية تكيفه مع واقع الاقتصاد العراقي.

يصف الاقتصاد العراقي بأحادي الجانب ويعاني من آثار الاختلالات الهيكلية وتراجع واضمحلال اداء قطاعاته بسبب ما مر من كوارث وظروف قاسية، لايزال يعتمد على التجارة في تامين موارده المالية واحتياجاته، ولذلك يتعين عليه ان يقرر مستقبل تعامله وفق ما يطمح اليه من موقع في النظام التجاري العالمي ووفق ما إذا كان الانضمام للمنظمة سيساعد العراق في تحقيق اهدافه التنموية والتجارية أو العكس من ذلك.

ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية بحاجة الى شروط ومتطلبات عديدة وذلك للنجاح، والانخراط بالاقتصاد العالمي، فمدى الجدوى من الانضمام وفق سلبيات وايجابيات تنعكس على الوضع العراقي بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، لما يعانيه العراق من تحديات كبيرة على المستوى الامني والحروب على (داعش)، والوضع السياسي المحتدم ما بين القوى والأطراف السياسية، والفساد المستشري في مفاصل الدولة، ناهيك عن الوضع الاقتصادي وجميع المؤشرات

التي تدل على عدم الاستقرار في هيكلته البنيوية.

في ظل الوضع الراهن للعراق وما يعاني من تحديات نفترض ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، يساعد العراق على تحقيق انطلاقة لمسيرة تنموية اقتصادية جادة وشاملة وليس لتحسين اوضاع التجارة والنمو الاقتصادي، وإنما لتحسين مستوى الخدمات وإنعاش الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

مما تقدم يمكن تقسيم البحث على ثلاثة مباحث لأول التعريف بمنظمة التجارة العالمية واهم المبادئ والأهداف، وماهي اجراءات وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على المستوى العالمي، الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

اما المبحث الثاني فتطرق الى تحديات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتم التقسيم على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات السياسية والتشريعية.

اما المبحث المبحث الثالث فتناول ايجابيات وسلبيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية واهم المنافع والتكاليف المتوقعة، تلتها الخاتمة فضلاً عن الاستنتاجات وتوصيات تخدم متخذ القرار بتحسين البيئة الاقتصادية العراقية في ضوء الانضمام الى التكتلات والمنظمات العالمية.

.

المبحث الأول
التعريف بمنظمة التجارة العالمية

تتعامل منظمة التجارة العالمية مع قواعد التجارة بين الامم على مستوى العالم، وهي منظمة لتحرير التجارة والاتفاقيات التجارية ومكانا لتسوية الخلافات التجارية، ومن هنا سنبين اهم المبادئ والأهداف والإجراءات التي تتبناها الدول للدخول في عضوية المنظمة.

اولاً: مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية

نشأت منظمة التجارة العالمية بهدف بناء نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر تكاملاً وقدرة على البقاء، لتمثل امتداداً لنتائج اتفاقية الجات في سبيل تحرير التجارة الدولية، وليعكس جميع نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت عام 1986، ووقع على الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائجها في مراكش عام 1994، وتعد منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بسلاسة وحرية.

يشكل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أحد المداخل الرئيسة لاقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية للاندماج في التجارة العالمية، وذلك لما ينطوي عليه هذا الانضمام من شروط تلزم الدول بها، لأنها ستدخل بإجراءات قانونية معينة، واهم هذه المبادئ هي: -

1. الاعتماد على القيود غير السعرية (التعريفية) بدلاً من القيود الجمركية كوسيلة للحماية وعدم اللجوء للقيود السعرية إلا في حالات خاصة.
2. الالتزام بإعمام المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية، اذ تتم التجارة على أساس عدم التميز بين الدول الأعضاء.
3. التعهد بالتخلي عن الحماية والتحرير في الأمد الطويل.
4. الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية للسلع المستوردة مع السلع المحلية وخضوعها لرقابة الدول كالضرائب والتشريعات.
5. التعهد بتجنب سياسة الإغراق، وتحويل الطرف المتضرر من الإغراق وذلك بفرض

رسم تعويضي لإلغاء أثره.

6. التعهد بتجنب دعم الصادرات، وفي هذا الصدد فان هناك ثلاثة أنواع من الدعم الذي تتعامل معه المنظمة.

أ. الدعم المحظور وهو الذي يستدعي إجراءات مضادة كالدعم الانتقائي الموجه لسلعة أو مشروع أو قطاع معين أو مرتبط بالأداء التصديري.

ب. الدعم المسموح أي الذي لايستدعي إجراءات مضادة كالدعم العمومي الذي لا يرتبط بسلعة أو صناعة معينة ودعم برامج البحث والتطوير.

ج. الدعم المسموح به فقط إذا لم يكن له تأثير ضار في المصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء في المنطقة.

7. مبدأ الحكم الوقائي أي إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات استثنائية غير فرض قيود جمركية أو كمية في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات ولمدة محددة تنتهي مع انتهاء الأزمة.

8. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية، إذ يمكن لهذه الدولة حماية صناعاتها الناشئة بطريقة تمتعها بإجراءات إضافية تمنحها مرونة كافية لتعديل هيكل التعريفة وفرض قيود كمية لاحتواء الخلل.

9. اعتماد مبدأ الشفافية في تعامل المنظمة مع أعضائها.

كما تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، واليات لفض المنازعات التي تنشا بينهم، فضلاً عن تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، وفيما يأتي تفصيلا لبعض أهداف منظمة التجارة العالمية.

1. رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
2. السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل الكامل) للدول الأعضاء.
3. تنشيط الطلب الفعال.
4. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
5. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
6. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
7. سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.

8. خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
9. إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ثانياً:- إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تعتمد عملية الانضمام على مبدأ(العقد شريعة المتعاقدين)، أو ما يتفق عليه، بمعنى ان شروط انضمام كل دوله تختلف عن الأخرى، حسب الظروف والمفاوضات المصاحبة لها، فالأساس هي عملية تفاوضية بين الدولة الراغبة في الانضمام والأعضاء الآخرين في المنظمة، مما يتيح لكل دولة تكون عضواً، فرض ما تراه من شروط تتناسب مع مصالحها التجارية.

تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً، وان عملية الانضمام إجراء يتخذ من طرف واحد، من دول العالم إذ يطرح أعضاء المنظمة جميع الطلبات والمطالب على الدولة الساعية إلى الانضمام بينما لاتستطيع تلك الدولة أن تتقدم بطلبات إلى أعضاء المنظمة، وهناك شروط تتبعها الدولة الراغبة في الانضمام وهي:

1. قبول مجموعة اتفاقيات جولة الاورغواي.
2. تقديم جداول التثبيت الجمركي والتي تتضمن بنود التعريفة الجمركية التي سيتم ربطها بحيث تلتزم بعدم زيادتها الا بعد الرجوع للأطراف المتعاقدة.
3. تقديم جدول التزام الخدمات وهو عبارة عن بيان القطاعات الخدمية وقطاعاتها الفرعية التي تلتزم الدولة بفتحها أمام موردي الخدمات للأجانب وفقا لنصوص اتفاقية التجارة في الخدمات، ويشكل فريق عمل برئاسة احد الأعضاء لرسم المعالم الأساسية لبرتوكول الانضمام الذي يحتوي على السياسة العامة لالتزام الدولة الراغبة بنيل العضوية بتحرير التجارة وفق خطة زمنية محددة، وتحدد المادة (12) من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية من له حق الانضمام إلى المنظمة، كما تتناول المادة (14) من الاتفاق قواعد قبول العضوية وبدء نفاذها، ولا تحدد المادة (12) مستويات الالتزامات المتوقعة من الدول الساعية إلى الانضمام و نطاق المطالب التي يمكن أن تطالب بها هذه الدول.

إذ تبدأ عملية الانضمام بتقديم طلب من الدولة الراغبة إلى مدير عام المنظمة تعرب فيها عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية المنظمة وفقا للشروط والقواعد التي سيتم الاتفاق عليها ويحول المدير العام الطلب إلى الدول الأعضاء، لإبداء الرأي وبناءً على

موافقة المجلس العام للمنظمة تحصل الدولة على صفة المراقب (كما هو العراق)، ويتم تشكيل مجموعة عمل للمناقشة وتحديد شروط الانضمام مع الدولة المعنية، ويحق لجميع الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة العمل، إلا انه غالباً ما تتشكل هذه المجموعة من الدول المتقدمة(الكبرى) والدول ذات المصالح المشتركة مع الدولة المعنية، وذلك لمراعاة مصالحها التجارية وحرصاً على تحقيق اكبر قدر من الامتيازات لها.

وتبدأ مرحلة المفاوضات بتقديم الدولة مذكرة لسياستها التجارية تتضمن شرحاً لنظام التجارة الخارجية والجهاز الإداري ذات الصلة، ويشمل هياكل التعريفة الجمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بالتجارة في البضائع والخدمات، فضلاً عن حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ تشمل المذكرة القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

تعد هذه المذكرة أساس عملية تقصي الحقائق من مجموعة العمل عن طريق العديد من الاجتماعات التي تعقدها مجموعة العمل والتي تهدف إلى بيان مدى توافق الأحكام المطبقة في الدولة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، إذ تقوم الدولة بهذه المرحلة بتعديل قوانينها ونظمها التجارية لتتوافق مع أحكام ونصوص منظمة التجارة العالمية.

بعد الإنهاء من فحص النظام التجاري والقانوني تبدأ مرحلة المفاوضات الفعلية والتي قد تتزامن مع مرحلة تقصي الحقائق سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، وتحدد هذه المرحلة شروط الانضمام والتي تتضمن التزامات بشان تطبيق قواعد وأحكام الانضمام وتحديد الفترات الانتقالية للتوافق مع قواعد المنظمة، سواء من الناحية التشريعية أو الهيكلية، كي تتضمن المفاوضات جداول بالالتزامات والتنازلات فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق في السلع والخدمات.

يتكون جدول التزامات السلع من أربعة أجزاء هي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والحدود القصوى للتعريفات على السلع، التنازلات التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفة المرتبطة بالإجراءات التجارية الواردة في المادة (1) من اتفاقية ألكات، والتنازلات بشان الإجراءات غير التعريفية، والالتزامات الخاصة بالدعم المحلي ودعم الصادرات من المنتجات الزراعية.

وفي حال توصل المفاوضات بين الدولة والدول الأعضاء إلى اتفاق بشان القواعد

وشروط الانضمام إلى المنظمة، يعرض الأمر على المجلس العام أو المؤتمر الوزاري لاعتماد تقرير مجموعة العمل، ومسودة بروتوكول الانضمام، وجداول الالتزامات والتنازلات ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد 30 يوما من التصديق عليه من الدولة المعنية طبقاً للقواعد التشريعية لديها.

ويشار كذلك إلى أن قبول انضمام الدول والمنظمات إلى عضوية المنظمة يخضع لاعتبارات سياسية، إذ أنها من المفترض أن تكون معنية أساساً بالتجارة الدولية ، وتسعى إلى تحريرها غير أنها ترتبط أيضا بتدخلات سياسية عالمية، لان هناك بعض الدول والمنظمات الإقليمية لم يبت في طلبات انضمامها نتيجة للخلافات السياسية والإيديولوجية مع بعض القوى العالمية.

وعن طريق هذه الإجراءات يمكن أن نلخص مجموعة من النقاط التي تمنحها المنظمة إلى الدولة كفرصة للانضمام وهي:

1. تعطي اتفاقيات التجارة الدولية فرصا تجارية أوسع للنفاذ في الأسواق العالمية في مجالي تجارة السلع والخدمات.
2. تمنح الاتفاقيات والقواعد مناخاً تجارياً يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطط التشريعية والتصديرية.
3. تتضمن اتفاقيات التجارة التزامات وحقوق، وممارسة الحقوق الواردة بالاتفاقيات يقتصر على الدول الأعضاء في المنظمة دون غيرهم.
4. أللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية التي تحقق حدية تطبيق القواعد على الإطراف كافة مع وجود آلية خاصة لإجراءات انتقامية في حاله عدم التنفيذ.
5. إن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي نقطة بداية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ومن ثم فان المنظمة محفل للمفاوضات المستقبلية التي يجب أن تحرص كل الدول على عدم الغياب عنها.

جدول (1)
إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

شروط القبول في منظمة التجارة العالمية	الاجراءات المطلوبة من العراق	اتفاقية منظمة التجارة العالمية ذات الصلة	متطلبات منظمة التجارة العالمية / القضايا الاساسية المتعلقة بالنفاذ الى السوق
1. العرض الخاص بالسلع: النفاذ الى الاسواق بالنسبة للتجارة في السلع			
التفاوض حول عرض السلع مع الدول الأعضاء من خلال سلسلة من المفاوضات الثنائية و يتم تقديم العرض النهائي للسلع	جدول التعرفة مع الالتزام بتقييد الاسعار؛ تشريع و فرض اجراءات التعرفة و الكمارك، مبدأ المعاملة الوطنية – التعريف بالإصلاحات الكمركية من خلال الأتمتة	اتفاقية الغات، منظمة التجارة العالمية، التقييم الكمركي، تفتيش ما قبل الشحن، قواعد تحديد المنشأ، اجراءات ترخيص الاستيراد	**التعرفة الكمركية و الكمارك**
التفاوض حول التعهدات مع الدول الاعضاء	الالتزام بتقييد الإعانات التي تتجاوز مستويات الحد الادنى	الزراعة	**الزراعة**
غير قابلة للتفاوض حيث ينبغي على العراق الالتزام بشكل كلي بإتفاقية الصحة و الصحة النباتية	تشريع و فرض قوانين الصحة الحيوانية/ النباتية و السلامة الغذائية	تدابير الصحة والصحة النباتية	
منظمة التجارة العالمية تقبل التعهد الخاص بتشريع و فرض القوانين	تشريع وفرض التدابير التي تمنع الحواجز الفنية أمام التجارة	الحواجز الفنية امام التجارة	**الحواجز الفنية امام التجارة**
قبول منظمة التجارة العالمية للتعهد الخاص بتشريع و فرض القوانين	تشريع وفرض التدابير التي تحمي حقوق المستثمر	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة	**الاستثمار**
2. العرض الخاص بالخدمات: النفاذ الى السوق بالنسبة للتجارة في الخدمات			
يتم التفاوض مع الدول الاعضاء حول عرض الخدمات من خلال سلسلة من المفاوضات الثنائية و يتم تقديم العرض النهائي للخدمات	التعهد بتوسيع النفاذ الى السوق في قطاعات فرعية مختارة و مبدأ المعاملة الوطنية	تجارة الخدمات – الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (GATS) و اتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة	**الخدمات**
3 . إصلاح نظام حقوق الملكية الفكرية			
قبول منظمة التجارة العالمية للتعهد الخاص بتشريع و فرض القوانين	تشريع و فرض القوانين الخاصة ببراءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية	إتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	**حقوق الملكية الفكرية**

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، وقد أنيط لها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية:

1. المؤتمر الوزاري

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء المرتبطين بمنظمة التجارة العالمية ويعدون رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول 1996 في سنغافورة، والمؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، أما المؤتمر الثالث ففي سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 1999.

2. المجلس العام

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله وظائف عدة منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض

المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

3. المجالس الرئيسة

تتكون المجالس الرئيسية من:

• مجلس تجارة السلع:ويحتوي على لجان عدة، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.

• مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على مجموعات عدة منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

• مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

4. اللجان الفرعية

تكون من أربع لجان هي:

• لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

• لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

• لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

• لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

وقد بلغت إسهامات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ إسهامات الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

5. هيئة تسوية المنازعات

يعد إنشاء هيئة لتسوية المنازعات التجارية، في إطار منظمة التجارة العالمية، واحداً من أهم إنجازات جولة أوروغواي، ويتولى تلك التسوية المجلس العام للمنظمة استناداً إلى التفاهم الذي تمخضت به تلك الجولة، في شأن «القواعد والإجراءات

الحاكمة لتسوية المنازعات»، والقاضي بأن لأي عضو متضرر من خرق عضو أو أعضاء للاتفاقيات، التي تشرف المنظمة على تطبيقها، الحق في رفع شكوى إلى المنظمة، بعد استنفاد فرص التوصل إلى حل ودي يلائم الاتفاقيات القائمة.

ويتأتى التفاهم من لجان، تتبع جدولاً زمنياً محدداً وتمنع الدول الأعضاء من تقرير أن إخلالاً بأي التزام، قد وقع من جانب أي دولة عضو، بعد وضع آلية لتسوية النزاعات في المنظمة ومن ثَم، تمنع من اتخاذ أي إجراء عقابي، بناءً على انفرادها بقرار وقوع مخالفة كما كان يحدث بمقتضى القسم، المسمى «سوبر 301»، من قانون التجارة الأمريكي، الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض العقوبات التجارية على الدول، التي لا تحترم الحقوق الأمريكية، في مجال الملكية الفكرية، أو التي تخل بمصالحها التجارية، وهذا إنجاز مهم يعمل على تقوية للنظام المتعدد الأطراف وتخول الترتيبات الجديدة، لتسوية المنازعات التجارية، بين الدول الأعضاء في المنظمة، دون عرقلة المتهم بخرق الاتفاقيات لحكم هيئة تسوية المنازعات، إذ قصرت عضوية اللجان أو الهيئات المكلفة بتلك التسوية، على ممثلي الأطراف المتعاقدة في الجات، عدا أطراف النزاع وأجازت لها أن تضم خبراء ومحكمين، مستقلين عن المتنازعين. وحكم لجنة تسوية المنازعات، يصبح نافداً تلقائياً، إذا وافقت عليه أغلبية أعضاء المجلس العام، ما لم تستأنفه الدولة المتهمة وحكم لجنة الاستئناف قطعي، واجب النفاد.

وإن لم يستجب العضو المتهم لحكم المجلس العام، فإنه يحق للدولة المتضررة طلب تعويض، أو توقيع عقوبات تجارية عليه لا توقعها المنظمة نفسها، وإنما تفوض توقيعها إلى الطرف المتضرر. وتتمثل العقوبة في سحب أو تعليق ما سبق أن التزمه الأخير، لمصلحة المتهم أي اتخاذ إجراء وقائي، بحرمانه مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، وربما لا تكون العقوبة من جنس العمل، بمعنى أن إخلالاً بالتزام متعلق بالتجارة في السلع، قد يواجه بعقوبة تتعلق بالتجارة في الخدمات، أو بحقوق الملكية الفكرية، أو بالاستثمار.

وهو ما قد ينطوي على شيء من عدم التكافؤ في قوة العقوبة، أو عدم التواؤم بين الإخلال بالتزام معين والعقوبة الممكن توقيعها في هذا الشأن، فما دام توقيع العقوبة متروكاً للطرف المتضرر، فإن قدرة الدول القوية على معاقبة الدول الضعيفة، ستكون أشد من قدرة الأخيرة على فرض عقوبات مؤثرة أو رادعة على الأولى.

6. جهاز مراجعة السياسات التجارية

ويعنى الجهاز برفع مستوى الشفافية في تقييم السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء عن طريق آلية مراجعة محددة بمدة زمنية حسب حجم اقتصاد البلد العضو (كل 3، أو 5، أو 7 سنوات). ويهدف الجهاز إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية وفهم السياسات والممارسات التجارية لأعضاء المنظمة وإجراء المراجعات الدورية لأعضاء المنظمةيضع جهاز فحص السياسات التجارية جدولا سنويا لعمليات الفحص بالاتفاق مع الدول الأعضاء وتجري بتقديم ثلاثة تقارير.

تقدم وزارة التجارة تقريراً يتضمن وصفاً شاملاً للحالة الاقتصادية بموجب برنامج الجهاز، ويتناول وضع الميزانية العامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الخارجية، ويحتوي أيضاً على معالم السياسة التجارية المتبعة كأسعار الرسوم الجمركية ونظام الواردات، ويصف الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين النظام المصرفي والأداء القضائي والنظام الضريبي وحماية حقوق الملكية الفكرية ويضع التقرير دراسة لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، ويتناول احترام الالتزامات وفق الاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة للجميع والاتفاقات الجمعية الملزمة للموقعين عليها، ويشير التقرير إلى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع الدول الأخرى.

ويتزامن تحضير هذا التقرير الحكومي مع تقرير آخر لفريق فحص السياسات التجارية التابع للأمانة العامة للمنظمة، الذي يزور البلد المعني ويعقد اجتماعات مع وزارة التجارة للحصول على معلومات وإحصاءات ترتبط بالفقرات المذكورة آنفا، إنها بالمقام الأول مهمة لتدقيق شفافية ومصداقية التقرير الرسمي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية ومن بينها البلدان العربية.

ثم تنظم الأمانة العامة اجتماعاً يضم جدول أعماله أربعة بنود:

أولها: ملاحظات جهاز فحص السياسات التجارية على ضوء التقريرين السابقين.

ثانيها: مداخلة ممثل الدولة المعنية بالفحص.

ثالثها أسئلة وانطباعات وانتقادات الدول الأخرى التي أبدت رغبتها في المشاركة في الاجتماع، وقد يتدخل ممثل الدولة المعنية للرد عليها.

رابعها خاتمة يضعها رئيس الجلسة، ولا تشير هذه الخاتمة من قريب أو من بعيد إلى النجاح أو الفشل في الفحص، وذلك على عكس ما يتردد في بعض وسائل الإعلام

العربية بل ومواقع الوزارات.

الشكل (1)

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية WOT

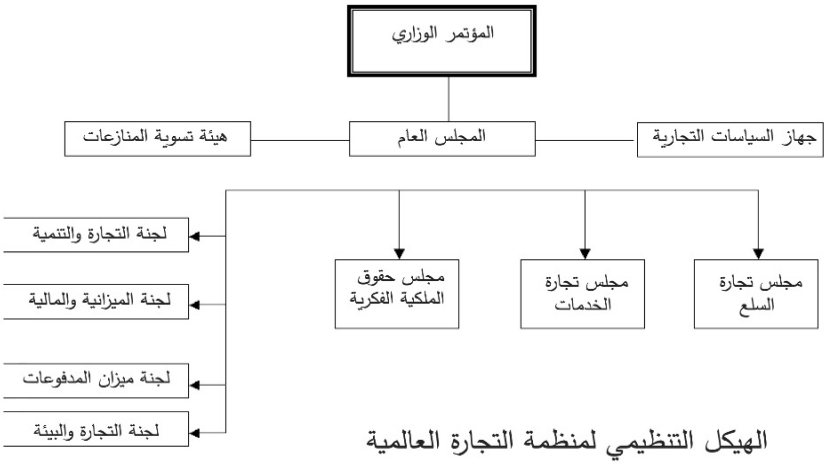

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني
تحديات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه العراق وتعرقل انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن العراق من البلدان النامية التي تواجه صعوبة في الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج مع الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تحديات اجتماعية وسياسية وتشريعية:

المطلب الاول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

اولا: التحديات الاقتصادية

بالرغم من عدم وجود إستراتيجية واضحة تؤطر مسارات الاقتصاد العراقي بعد 2003، إلا أن التوجهات التي ظهرت في السنوات الماضية أشرت لتحولات واضحة نحو اعتماد آلية اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد، فضلا عن محاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي وفق الالية الجديدة والتي من أبرزها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إذ أن هناك العديد من الأمور التي فرضت نفسها كخصائص للواقع الاقتصادي في العراق، والذي لابدَّ من الأخذ بها وهي: -

1. النظر إلى أن العراق يعيش مرحلة استثنائية في جوانب حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.
2. خضوعه التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة، ومن مناشئ مختلفة.
3. انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة.
4. تراجع وانكماش دور الدولة في القطاع التجاري، وافتقار القطاع الخاص للنضج.
5. الظروف الضبابية المحيطة بأساليب تصدير النفط، الذي يشكل كل الصادرات العراقية تقريبا.
6. غياب قاعدة البيانات الإحصائية الدقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة.

يعاني القطاع الزراعي في العراق من مشاكل كثيرة ادت إلى تراجع الزراعة في البلاد، مما

ولد تحدياً كبيراً أمام ملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ويمكن توضيحها بما يأتي :

أ- قلة الموارد المائية: يعاني العراق من نقص كبير في الموارد المائية إذ انخفضت كمية المياه الواردة من (77مليار متر مكعب) سنوياً في ثمانينات القرن الماضي إلى أقل من (03مليار متر مكعب) في العقد الأول من القرن الحالي، نتيجة المشاكل مع البلدان المجاورة (تركيا وإيران وسوريا) ، لكون هذه البلدان هي من تتحكم بكميات المياه الواردة إلى العراق، وعدم التزامها بالقوانين الدولية الخاصة بتنظيم مياه الأنهار المشتركة، إذ أثرت المشاريع الكبيرة كالسدود في سوريا وتركيا سلباً على الإمدادات المائية إلى العراق، فضلاً عن قلة مياه الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في العراق، وعدم وجود شبكات متكاملة لمياه الري، وكذلك ضعف خزين المياه، من أجل التمكن من الاستفادة منها في مواسم الجفاف.

ب- التلوث البيئي: جاء تلوث البيئة نتيجة عوامل عديدة أهمها، الحروب التي خاضها العراق قبل عام (3002)، وما رافقه من تدمير المنشآت العسكرية والصناعية والبنى التحتية، الذي أسهم في تلوث الهواء، فضلاً عن ذلك تلوث المياه الذي يعود أسبابه إلى رمي المخلفات في الأنهار، تلك الأسباب أدت إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج الزراعي لاستعمال مبيدات باهظة الثمن من جانب وانخفاض الإنتاج الزراعي من جانب آخر.

ج- عدم القدرة على المنافسة: حيث تمتاز السلع المحلية بارتفاع كبير في السعر والكلفة مقابل ذلك انخفاض كبير في الجودة والكمية، وجهة ثانية نجد السلع المستوردة ذات كلف وأسعار منخفضة وإنتاج أكبر، مما يولد ضعف في القدرة التنافسية بالنسبة للسلع المحلية مقابل السلع المستوردة.

د- ضعف إمكانيات العراق التكنولوجية والفنية والإدارية في تطبيق الجودة والسلامة الصحية والبيئية على السلع المنتجة محلياً والمستوردة.

هـ- عجز غذائي مستمر: يعاني العراق من عجز غذائي نتيجة انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي ومعدلات النمو، وبالأخص التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للمستهلك مثل الحبوب كالقمح والشعير، والبقوليات والزيوت النباتية والسكر وغيرها، إذ أصبح العراق مستورداً رئيساً للمواد الغذائية منذ مدة طويلة، ويعاني من فجوة غذائية تتسع باستمرار في ظل سياسة إغراق السوق المحلية بمختلف أنواع المواد الغذائية والسلع،

فعلى الرغم من اهتمام المنظمة بسياسة الإغراق إننا نجد بعض الدول الأعضاء في المنظمة تعتمد هذه السياسة من أجل تحقيق مصالحها على حساب الإضرار بمصالح الآخرين، على سبيل المثال صدَّرت الولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة من محصول الذرة إلى الفلبين وبسعر أقل من (30%) عن السعر العالمي مما ألحق الضرر بأكثر من مليوني فلاح يعيش على إنتاج الذرة في الفلبين، كذلك الحال في العراق فبعد انكشاف السوق العراقية على الأسواق العالمية بعد (2003)، تم إغراقها بالسلع الزراعية غالبيتها ذات نوعية رديئة وتباع بأسعار منخفضة، مما أثر بشكل سلبي على المنتج المحلي لعدم قدرته على منافسة السلع المستوردة.

ونتيجةً لذلك نجد أنّ العراق لم يعد يمتلك أي سلعة زراعية يمكن أن يصدرها للخارج بما في ذلك التمور الذي كان البلد الأول في إنتاجها، أما الآن فأصبح من البلدان التي تعاني من انخفاض كبير جداً في إنتاج التمور، وبناءً عليه فإن الواقع الزراعي في العراق غير مهيئاً للانضمام لأنه يعاني من نقص في الإنتاج وضعف إمكانياته في زيادة الإنتاج .

جدول (2)

الارقام القياسية لكميات الانتاج الزراعي للسنوات 2019-2021

الانتاج الزراعي Agricultural production	صيد الاسماك Fishing	الانتاج الحيواني Livestock production	الانتاج النباتي Plant production	السنة Year
100	2.427	20.008	77.563	الوزن Weight
120.7	148.2	117.8	120.6	2019
146.8	113.9	121.5	154.4	2020
119.4	209.2	130.5	113.7	2021

اما بالنسبة لقطاع الصناعة في العراق فحالها حال القطاع الزراعي و بمختلف مجالات الإنتاج والتوزيع، إذ توقفت معظم خطوط الإنتاج الصناعي منذ فرض الحصار الاقتصادي على العراق في تسعينيات القرن الماضي والغزو الأمريكي الذي تعرض له

العراق عام (2003) ، وما لحق من دمار في البنى التحتية والمنشآت الصناعية ومراكز الأبحاث ومستلزمات الإنتاج التي تعرضت غالبيتها للسلب والنهب، فضلاً عن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تدهور كبير في الواقع الصناعي في العراق لدرجة اختفاء واندثار الكثير من الصناعات واعتماد العراق على المنتجات الأجنبية المستوردة، مما ادى إلى تعطيل شبه كامل للقطاع العام فضلاً عن ذلك تفعيل غير مبرمج للقطاع الخاص.

ويمكن أن نوجز أسباب تدهور القطاع الصناعي في العراق كما يأتي:

أ- ارتفاع نسبة استيراد السلع والخدمات والمدخلات الإنتاجية، وتردي مستوى البحث والتطوير نتيجة تقادم الأجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة، فضلاً عن عدم وجود قطع غيار التي يمكن عن طريقها تأهيل الأجهزة والمعدات العاطلة لمواكبة الإنتاج .

ب- عدم الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية بمجال الصناعة عن طريق إرسال وفود وبعثات وإقامة الدورات التخصصية من أجل رفع مستوى الخبرة والمهارة للعاملين فيها.

ج- قلة براءات الاختراع والنماذج الصناعية المسجلة في العراق تعكس تردي البحث والتطوير في كل من القطاع العام والخاص في البلاد.

ونتيجةً لذلك نرى أن تراجع الصناعة العراقية جعل موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية صعباً للغاية، لعدم إمكانياتها للمنافسة الدولية، مما يجعل موقفها ضعيفاً أمام البلدان الصناعية، وبالتالي يحتاج العراق إلى إعادة بناء القطاع الصناعي وتفعيل القطاع الخاص من أجل الإسهام في تهيئة متطلبات العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

الشكل (2)
عدد المصانع والشركات العاملة والمتوقفة بانواعها المختلفة

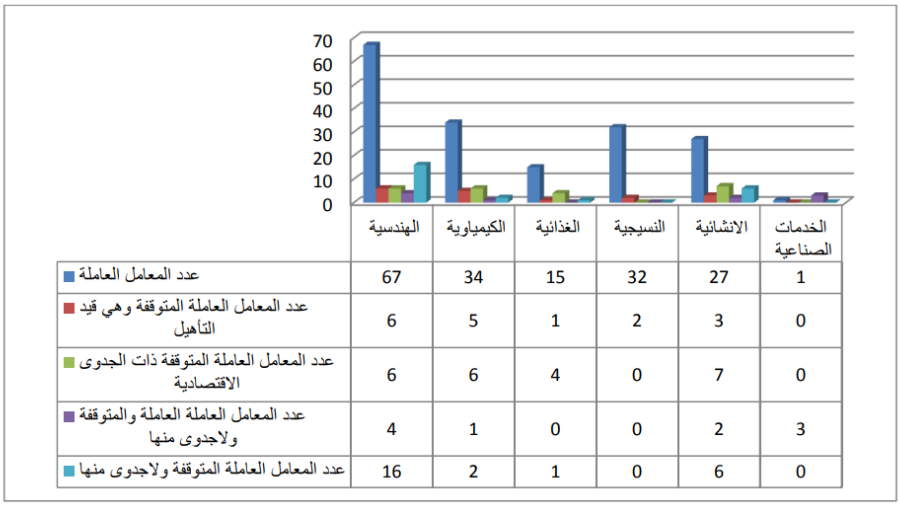

	الهندسية	الكيمياوية	الغذائية	النسيجية	الانشائية	الخدمات الصناعية
عدد المعامل العاملة	67	34	15	32	27	1
عدد المعامل العاملة المتوقفة وهي قيد التأهيل	6	5	1	2	3	0
عدد المعامل العاملة المتوقفة ذات الجدوى الاقتصادية	6	6	4	0	7	0
عدد المعامل العاملة العاملة والمتوقفة ولاجدوى منها	4	1	0	0	2	3
عدد المعامل العاملة المتوقفة ولاجدوى منها	16	2	1	0	6	0

اما قطاع الخدمات في العراق فيعاني ايضا من عدم وجود فرصة حقيقية لبنائه وتطويره، لعدم اهتمام الحكومة العراقية لتطوير ودعم هذا القطاع مما يشكل تحدياً كبيراً لملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، خصوصاً وإنّ تجارة الخدمات تحظى بأهمية كبيرة في منظمة التجارة العالمية، ويمكن معرفة أبرز أسباب تراجع قطاع الخدمات في العراق من خلال الأمور الآتية :

أ- ضعف القطاع المصرفي في العراق و تراجعه مما يشكل حاجزاً أمام إمكانية تشجيع النشاط الخاص وعدم المقدرة على المنافسة الأجنبية، حيث ان حوالي (90%) من أصول النظام المصرفي مجمعة لدى ثلاثة مصارف حكومية هي (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة)

ومن الشروط المفروضة على العراق من أجل تحرير القطاع المصرفي كأحد مطالب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

- منع التحكم في سعر الفائدة.
- العمل على تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بوساطة الحكومة.

- منح الحق لقطاع الخدمات المالية لموردين جدد.
- استقرار البيئة الاقتصادية من أجل جني الفوائد المرجوة من التحرير.

وبما أن العراق يتسم بارتفاع في معدلات الفساد الإداري والمالي فإنه يحتاج إلى جهود كبيرة من أجل العمل على إتمام المتطلبات التي يقع على عاتقها ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ب- تراجع دور القطاع السياحي في العراق، اذ واجه القطاع السياحي في العراق عقبات عدة ادت إلى تقليص دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منها غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، والتركيز في استثماراتهم على المجالات الضيقة التي قد لا يحتاجها السائح الأمر الذي يشكل عائقاً في مجال تطوير الاستثمارات السياحية.

ج- تراجع النظم المحاسبية في العراق لكون مخرجاتها تخدم الدولة بالدرجة الأساس لسيادة القطاع العام فيها، في الوقت الذي تخدم فيه النظم المحاسبية في البلدان المتقدمة شركات القطاع الخاص، ووفقاً لذلك فإنّ النظم المحاسبية تحتاج إلى إعادة هيكلته بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما يعاني الاقتصاد العراقي بشكل عام من مجموعة اختلالات هيكلية أثرت على حركة المتغيرات الاقتصادية وهي: -

1. اقتصاد وحيد الجانب: يلعب إنتاج النفط نسبة تبلغ حوالي (96%)، من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل المصدر الأساسي في توليد الناتج وتحريك عجلة الاقتصاد، والاعتماد على الصادرات النفطية كسلعة وحيدة وأولية.
2. انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه الخارج: ارتفاع مستوى الاستيراد حتى بلغ مستوى انكشاف الاقتصاد العراقي (89.7%) وهي نسبة كبيرة جدا وتكون أحد أهم نتائجها انعكاس حركة الاقتصاد العالمي بشدة على حركة المتغيرات الاقتصادية.
3. اعتماد مستوى الطلب والإنفاق في الاقتصاد على الإنفاق الحكومي كمحرك للاقتصاد: إذ يمثل الإنفاق في الاقتصاد الحكومي المحرك الأساسي للسوق والاقتصاد وبدونه يحصل الركود في الأسواق العراقية وينخفض مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لسببين:

الأول: - ضخامة عائدات الحكومة من الصادرات النفطية والتي تدخل في جانبي

الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري الحكومي.

والثاني: - عائدات الحكومة من الموارد التقليدية كالضرائب والرسوم وغيرها.

4. انخفاض مستوى الاستثمار الخاص والعام قياسا بحاجة الاقتصاد لذلك.

5. ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6. انخفاض مستوى الادخار.

7. ضعف الجهاز المصرفي في تجميع المدخرات وتهيئتها للاستثمار مع تخلفه عن مسايرة الحركة الاقتصادية الداخلية والعجز عن مسايرة التطور في مجال عمل البنوك في العالم المتقدم.

8. انخفاض نسبة إسهام الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

9. انخفاض نسبة إسهام الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (3) نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

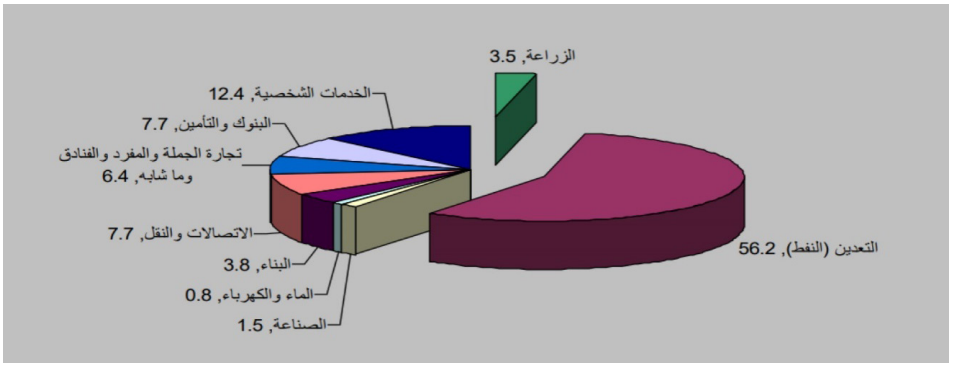

ثانيا: التحدي الاجتماعي

هنالك عدد من المشاكل والمعوقات الاجتماعية التي من الممكن أن تؤثر على موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وأبرز تلك المعوقات، البطالة والفقر والأمية والعولمة والتي سنوجزها بما يأتي. بدأت مشكلة البطالة تلوح في الأفق أثر الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق في تسعينيات القرن الماضي وما رافقها من ظروف صعبة انتهت بغزو العراق بعد (2003)، تفشت مشكلة البطالة في العراق بعد تلك الأحداث وما تبعها من ضعف الاستثمار في البلاد، حيث تراوحت نسبة البطالة من (1،28 – 29%) خلال الفترة (2005-2015) وخصوصاً عند الفئة العمرية (15-29سنة)

أيّ الفئة الشابة التي يعتمد عليها سوق العمل.

الجدول (3)

معدلات البطالة للسكان حسب الجنس

Unemployment rate		معدلات البطالة	السنة
المجموع	ذكور	اناث	Year
Total	Male	Female	
43.8	46.0	37.2	2004
30.3	29.7	32.5	2006
30.0	30.1	29.7	2008
18.0	16.7	27.0	2011
21.8	19.2	43.8	2012
22.7	20.1	38.0	2016
27.5	23.4	64.0	2018
35.8	32.1	62.1	2021

ومن جانب آخر يعاني قطاعات واسعة من المجتمع العراقي من مظاهر الفقر نتيجة تردي الوضع الأمني في البلاد واستفحال مظاهر الفساد في أغلب مرافق الدولة، فضلاً عن ذلك تفشي الأمية في البلاد التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع العراقي.

شكل (4): نسبة الفقر بحسب دليل الفقر متعدد الابعاد (2012-2017)

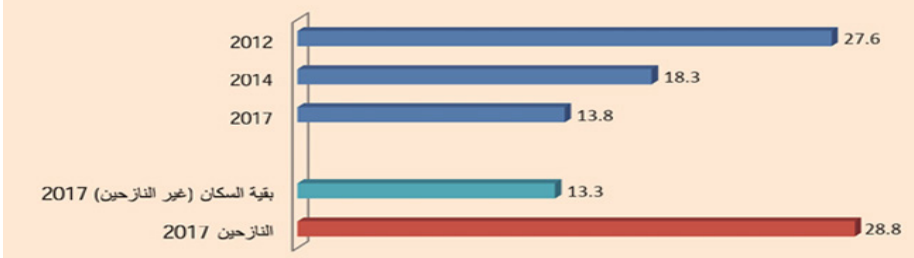

انّ ارتباط منظمة التجارة العالمية بظاهرة العولمة ستلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في العراق والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الانترنت والاتصالات، والتركيز على الخطاب السياسي الغربي (الأمريكي خصوصاً) على نشر ثقافة المجتمع المدني وفق المفهوم الغربي، وإن الخشية من إعمام النمط الثقافي الأمريكي لم تقتصر على البلدان النامية فقط، فعلى سبيل المثال رفعت فرنسا أثناء مفاوضات الجات شعار « الاستثناء الثقافي» الذي يعني عدم معاملة المنتجات الإعلامية والثقافية باعتبارها سلعة اقتصادية تباع وتشترى في سوق عالمي متنافس، وأنما اعتبارها منتجاً يحمل رسالة ثقافية بحتة، وبالنتيجة فان الآثار الثقافية التي يخشى منها ستكون خطيرة إذا ما تم الاختراق الثقافي لأنشطة الاستثمار وانفتاح الأسواق، الاّ أنّه من الممكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من عراقيين أم أجانب وعدم إعطاء الأجانب تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام.

المطلب الثاني : التحديات السياسية والتشريعية

اولا: التحديات السياسية

يواجه العراق تحديات داخلية عرقلت من مسيرته في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تتمثل هذه التحديات بطبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام (2003)، الذي اتخذ من الشراكة السياسية نهجاً للحكم والقائم على تقاسم السلطة بين جميع مكونات المجتمع العراقي وفقاً لأوزانها الاجتماعية، من أجل حسم الصراع حول السلطة السياسية، الاّ أنّ هذا الصراع استمر و وصل إلى أعلى مستوياته، نتيجة اعتماده على المحاصصة التوافقية وسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية، مما أثر سلباً على أداء وعمل النظام السياسي، وأصبحت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب البلد، مما افقد النظام وحدته وانسجامه.

ونتيجةً لذلك انتشر الفساد الإداري في العراق، بوتيرة عالية واتخذ أشكالاً متعددة (مالياً، إدارياً ، وسياسياً)، ويعد الفساد آفة خطيرة نخرت الدولة العراقية بشكل عام، ويعود ذلك لأسباب عدة أهمها : عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها بشكل امثل أي بمعنى غياب دولة المؤسسات القانونية والسياسية والدستورية، ضعف الممارسات الديمقراطية في البلاد، ضعف السلطة

القضائية، ويترتب على ذلك آثار سلبية أهمها:

1. تراجع كفاءة الاستثمار بشكل عام، وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة، نتيجة تفشي الرشاوى بشكل كبير وواسع، وبالتالي أصبح من الصعب السيطرة عليه.
2. خروج رؤوس الأموال الوطنية الى خارج العراق.
3. سوء توزيع الدخل والثروات داخل العراق، نتيجة قيام أصحاب النفوذ بتوظيف مراكزهم الاجتماعية لصالحهم.
4. القصور في المعرفة العلمية لدى أعضاء اللجنة الوطنية والفريق التفاوضي في العديد من القضايا التي تحدث في داخل المنظمة، فضلاً عن قلة الخبرات المطلوبة للتفاوض.
5. الافتقار إلى سياسة تجارية واضحة، نتيجة التغير المستمر في أعضاء اللجنة الوطنية، أما بسبب إحالتهم على التقاعد، أو بسبب تنقلهم إلى جهات أخرى، فضلاً عن التغييرات المستمرة للسادة وزراء التجارة مما يؤدي إلى قطع سلسلة العمل التنظيمي.
6. اختيار كوادر غير كفوءة نتيجة المحاصصة في دوائر الدولة، مما يقلل من مقدرتهم على أداء واجباتهم المناطة إليهم.

كما هناك تحديات خارجية أثرت بشكل كبير حول انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، منها تتعلق بمواقف دولية غير مؤيدة بشكل غير مباشر لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية لكون ان انضمامه يتعارض مع مصالحها، فضلاً عن أن العراق أصبح سوقاً حيوياً لتجارتها وأصبح أسيراً لعلاقات تجارية غير متوازنة أثرت بشكل سلبي على تحقيق تنمية اقتصادية في البلاد والتي تسهم بشكل كبير في تهيئة ملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ومنها تركيا وإيران.

تركزت الإستراتيجية التركية في العراق بشكل يضمن فيه مصالحها ويثبتها فيه باعتبارها مصدراً رئيساً للمنتجات الغذائية، وتقدر تركيا وجود إمكانيات استثمارية هائلة في بناء وأعمار العراق حيث يعاني الهيكل الاقتصادي العراقي من اختلالات كبيرة لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في القطاع الصناعي والزراعي، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة الخبرات في القطاع الخاص، هذه العوامل شكلت فرصة هائلة للاستثمارات التركية في المجالات جميعها، وكذلك حاجة العراق إلى المزيد من الاستثمارات والمشاريع الإستراتيجية، لذلك وجدت تركيا من العراق أرضاً خصبة يمكن الاستثمار فيها، وبالفعل أسست الشركات التركية

مجموعة شركات للعمل والاستثمار في العراق.

ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا في عام(2020) ، حيث بلغت (17) مليار دولار بعد أن كان (15) مليار دولار في عام(2019)، وتهدف تركيا إلى زيادة التبادل التجاري ليصل إلى (20) مليار دولار.(كما موضح في الجدول التالي).

جدول (4)

حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا (مليار دولار)

السنة	حجم التبادل التجاري
2012	9،13
2013	7،16
2014	9،14
2015	9،12
2016	05،11
2017	1،13
2018	07،13
2019	8،15
2020	17

ونتيجةً لذلك نرى أن من مصلحة تركيا عدم انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، لكون انضمام العراق سيعيق مصالحها و نفوذها في العراق بطريقة تطبيق قواعد الإغراق والتعرفة الجمركية، خاصة وأنّ العراق يعاني من اختلال في هيكله الاقتصادي وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة، مما جعل العراق سوقاً مفتوحاً لتركيا.

اما بالنسبة الى الموقف الإيراني في العراق فتحكمه ثوابت عدة اقتصادية وسياسية وأمنية، نتيجةً لأهمية الموقع الجغرافي للعراق لأنه الدولة العربية الوحيدة التي ترتبط بحدود جغرافية كبيرة مع إيران تصل لأكثر من (1400)كم ، فضلاً عن العلاقات التاريخية على مستويات عدة أهمها الثقافية والاقتصادية ، فبعد عام (2003)، رأت إيران أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سيشكل تهديداً مباشراً على أمنها الوطني خصوصاً وإنّها أصبحت مطوقة بالكامل بعد احتلال افغانستان من جانب، ومن جانب آخر تعرض إيران إلى عقوبات دولية من مجلس الأمن عام (2006)، والولايات المتحدة الأمريكية عام (2010) نتيجة البرنامج النووي الإيراني، إذ أقرت الإدارة الأمريكية حزمة من العقوبات في بداية تموز من عام (2010)، وشملت العقوبات قطاعي البنوك والطاقة.

كما اتجهت إيران إلى بناء وتطور علاقتها الاقتصادية مع العراق من أجل مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية وبالنتيجة تبحث عن بدائل من أجل إنعاش اقتصادها، ووجدت من العراق سوقاً لتصريف منتجاتها خاصة وإن إيران ترسل بضائع رخيصة إلى العراق، واعتاد المستهلك العراقي على اقتنائها، ونتيجةً لذلك سعت إيران على توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العراق، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام(2009) نحو (7) مليارات دولار، وتزيد الصادرات الإيرانية على العراقية بنسبة كبيرة والتي ترتكز على المنتجات الغذائية، وفي عام(2013)، ارتفع حجم التبادل التجاري إلى (5،12) مليار دولار، إذ احتلت صادرات السلع أكثر من (6) مليارات ونصف المليار دولار، ووصل في عام(2019) إلى (13) مليار دولار .

ثانيا: التحديات التشريعية

يواجه العراق تحديات تشريعية في عملية انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، فالمطلوب من العراق أن يهيئ نسيجاً قانونياً سانداً، وهذا الشيء لا يتم الا بسن قوانين منسجمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فكما هو معروف أن منظمة التجارة العالمية تسعى لتحرير التجارة من القيود الاقتصادية والتشريعية التي تضعها الدول مع بعضها البعض، وبناءً على ذلك يتوجب على العراق أن يهيئ قوانين تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث أثرت التوجهات السياسية السابقة في بعض من القوانين النافذة التي تؤمن بالاقتصاد المركزي، فعلى سبيل المثال قانون التجارة العراقي رقم

(30) لسنة (1984)، الذي لم تراعَ فيه خصوصية المعاملات التجارية حيث غلب عليه التوجه المدني على التجاري، وكذلك الحال في آلية فض المنازعات التجارية فالعراق وبالرغم من إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006)، وإقراره للتحكيم كآلية لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار الا أن العراق ولحد الآن يعتمد على قانون المرافعات وقواعده الخاصة بالتحكيم في فض النزاعات التجارية وهي لا تصلح أن تطبق على نطاق المنازعات الاستثمارية لكونها شرعت للتحكيم المحلي وليس التجاري الدولي وهذا الشيء لا يتوافق مع آليات فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

ويشترط في الدولة العضو في المنظمة أن تكون سلطتها القضائية تتمتع بالحد الأدنى من المبادئ العامة في النظام القضائي مثل استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقدرة القضاء الوطني على تفسير المعاهدات الدولية، وكذلك الحال توفير آلية واضحة لتنفيذ جميع الأحكام الأجنبية التي تصدر عن المنازعات التجارية، فمن ناحية استقلال القضاء فلا نستطيع القول باستقلال القضاء كما ولا نستطيع القول بتبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية، أما من ناحية تنفيذ الأحكام الأجنبية التحكيمية فنجد أن آلية تنفيذ هذه الأحكام تتسم بالغموض وغياب الآليات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المطولة التي تستغرقها عملية تنفيذ هذه الأحكام والتي تتصف بالبيروقراطية القضائية ، وهذا الشيء لا ينسجم مع ما تريده المنظمة، وكذلك الحال ابتعاد العراق عن تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية، ووفقاً لذلك فيتوجب على العراق إذا ما أراد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تطوير المؤسسات القضائية والتركيز على مبدأ تفسير المعاهدات وإجراء دورات تدريبية بآلية فض المنازعات عن طريق التحكيم الدولي.

وبناءً عليه يمكن تلخيص أبرز التحديات التشريعية في العراق بما يأتي:

1. قدم التشريعات إذ ان أغلب التشريعات التي تنظم الحياة التجارية والاقتصادية في العراق قد مضى عليها زمناً طويلاً على تشريعها مما يتوجب إعادة النظر فيها وبما يتناغم مع اتفاقيات وتشريعات المنظمة.

2. طول المدة الزمنية في تعديل القوانين من مرحلة المسودة إلى إقرارها، نتيجة كثرة المراحل التي تمر فيها مسودة التشريعات من الوزارة أو الجهة طالبة التعديل، ومن ثم إلى مجلس شورى الدولة، ومن بعدها إلى مجلس الوزراء، ومن ثم إلى مجلس النواب

لغرض قراءته قراءة أولى وثانية ليتم تشريعه لاحقاً.

3. عدم التنسيق والمواءمة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية في تطبيق التشريعات.

ومن جانب آخر هنالك بعض الآثار السلبية التي يمكن أن تطال المنظومة التشريعية في العراق عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويمكن إجمالها بما يأتي:

1. القبول الفوري باتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة والاتفاقيات المرفقة معها، مما يدل على ذلك اعتبار تلك الاتفاقية بمثابة جزء من صفقة واحدة تشمل جميع الاتفاقيات والتي تشكل بمجملها نظاماً قانونياً موحداً تفرض على جميع الأعضاء اعتماده بتشريعاتها وأنظمتها الوطنية، من دون أن يكون لها الحق بالتحفظ على أي بند من بنود تلك الاتفاقية، وهذا ما يتعارض مع حق الدولة بالتحفظ على أي بند من بنود المعاهدات الدولية عند التوقيع أو المصادقة عليها بمقتضى المادة (19) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة (1969)، حيث قد تكون بعض من بنود المعاهدة المطلوب التحفظ عليها لا تنسجم مع المعايير الدولة المعنية، أو تخالف مصالحها الوطنية والقومية.

2. ينبغي على العضو في المنظمة التنازل على قدر من حريته بسن وتطبيق تشريعات وقوانين خاصة بسياسته التجارية، وأن يتجنب المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية، علي سبيل المثال عدم فرض قيود جديدة على وارداته، وبالنتيجة يمثل تقليصاً لصلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات الوطنية وتحويل تلك الصلاحيات إلى المنظمة، أي يتعين على تلك البلدان التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ أي قرار متعلق بالتجارة.

3. الخضوع التام لأحكام اتفاقية (التربس) والتي تفرض على الأعضاء في المنظمة بضرورة إعادة النظر في تشريعاتها الداخلية التي تتعلق بأحكام الاتفاقية، خاصة العقوبات الجزائية والتشديد عليها بما ينسجم مع الحماية المطلوبة بإحكام تلك الاتفاقية، وفقاً لذلك يعد اشتراط تعديل التشريعات الجزائية الوطنية بخصوص الفعل الإجرامي والعقوبة المحددة له يمثل تدخلاً في اختصاص البلدان الأعضاء وعدم احترام سيادتها.

وبناءً على ذلك نرى أن الواقع الاقتصادي الحالي يشكل تحدياً كبيراً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لكون اقتصاد البلد ريعي يعتمد على النفط فقط في تحريك عجلة الاقتصاد في البلد مع تراجع في القطاعات الأخرى الصناعة والزراعة والخدمات، ويحتاج البلد إلى التنويع في المجالات كافة وعدم الاعتماد على النفط كمورد وحيد

وتفعيل القطاع الخاص في البلد وعدم الاعتماد على القطاع العام، وكذلك الحال يحتاج العراق إلى خبراء قانونين على مستوى عالٍ من أجل دراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومحاولة تشريع قوانين مواءمة مع المنظمة من أجل تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث
ايجابيات وسلبيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

اولا: - الايجابيات والمنافع المحتملة

لاشك أن عملية تقييم الفرص المتاحة والمترتبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مسألة معقدة وتدخل فيها الكثير من التوقعات بشان المستقبل، لان النظر إلى نتائج الانضمام للمنظمة ينبغي أن يتم وفق معيار موضوعي، اقتصادي دون مبالغة في تقدير الخسائر المادية على حساب إمكانية تحقيق بعض المنافع المحتملة، ذلك أن الآثار الايجابية احتمالية واقرب إلى الفرص التي قد ينتفع أو لا ينتفع منها العراق، والأمر يتوقف على جهودها في توفير متطلبات تحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، في حين أن الآثار السلبية مؤكدة الوقوع في غالبيتها فعلى العراق محاولة تجنبها:

1. إن النطاق القانوني لاتفاق إنشاء المنظمة قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين هما (التماثل والتنوع) في التعامل مع الدول الأعضاء، فالتماثل يبدو واضحاً بسريان شرطي (الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدولة في الدول الأخرى)، مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو جلياً بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف بالنسبة للدول النامية.

2. جاء موضوع المساواة القانونية بين الأعضاء كأحد الحسنات المسجلة للمنظمة، حيث تمتلك كل دولة عضو صوتاً واحداً إن كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الثقل الاقتصادي لتلك الدولة أو ثقلها السياسي، مما يوفر فرصة للدول النامية من إبداء آراءها بحرية في موضوع التجارة العالمية.

3. إن الإعفاءات الخاصة التي أقرتها المنظمة والمتعلقة بالدول النامية أضفت على

المنظمة المذكورة موضوع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة التي تمر بها الدول النامية من متطلبات وجهود عملية التنمية، وهي (أي الإعفاءات) تتيح للدول النامية الاستمرار بجهود التنمية والاستفادة من التسهيلات التي توفرها المنظمة للدول النامية، وتمكنها كذلك من عدم الالتزام بالشروط التي تعرقل عملية التنمية فيها وبصورة قانونية.

4. من ايجابيات تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الدول النامية، هي أن حالة تحرير هذا القطاع سوف تساعد على نمو قطاع مصرفي قوي في الدولة النامية المعنية لمجابهة الخدمات المتطورة التي تقدمها المصارف الأجنبية، ويتم ذلك من الاندماجـات بين المصارف لتكوين مصارف جديدة قوية وذات رأسمال عملاق، لإمكانية مواجهة المصارف الأجنبية، مما يؤدي إلى تطور القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية.

5. من أهم الخصائص المميزة لمبادئ منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية، تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري، وتحسين الاستفادة من قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها، وكذلك إنشاء نقاط اتصال من لدول الصناعية لتسهيل استفادة موردي الخدمات في الدول النامية من المعلومات، بخصوص الجوانب التجارية والفنية لخدمات محدده ومتطلبات التسجيل، والاعتراف والحصول على المؤهلات التخصصية وتوافر تكنولوجيا الخدمات.

6. تسهم المنظمة برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ورفع المستوى المعيشي عن طريق تحرير التجارة التي تخلق أجواءً تنافسية للصناعات والمنتجات المحلية وترفع كفاءتها، وتخفض معدلات البطالة ولاسيما في القطاع الزراعي إذا ما اتسعت صادراته.

7. تسهم المنظمة بتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي تسعى إلية جميع الدول ومنها العراق، لان الإنتاج لا يكون موجهاً للاستهلاك المحلي وإنما للتصدير في قسمة الأكبر وهو المرتبط بالسوق العالمي التي تسيطر عليه المنظمة عن طريق ضمان حقوق الملكية لإجراءات الاستثمار وتأثيرها في السوق الدولية.

8. إن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام لتأهيل اقتصادها ومساعدته على المنافسة ذات تكلفة وأعباء مادية قد تتجاوز موازنة عام كامل

لمخصصات الاستثمار التنموي في الدول ذات الدخل المتوسط، وفي هذا المجال بإمكان العراق استغلال علاقاته المميزة مع القوى السبع الكبرى، التي لها السبق في القرار الاقتصادي للتخفيف من تلك الأعباء والكلف، وهذا يعد كسباً اقتصادياً بذاته.

9. بإمكان العراق تحقيق مكاسب اقتصادية ونفاذا نسبيا للسوق الدولية في مجال صادرات الصناعات البتروكيمياوية المحررة بنسبة 30% وتمتاز هذه الصناعات بوفرة الموارد الأولية الداخلة في إنتاجها وبكلف مخفضة جداً لاسيما أذا ما تمت تنميتها أثناء الفترة الانتقالية التي يسمح فيها للعراق كدولة نامية بحماية نسبية لصناعاته الناشئة عبر زيادة الاستثمار في مجال الصناعات البتروكيمياوية المعدة للتصدير.

10. ستضعف عملية الانضمام الانفرادية لمنظمة التجارة العالمية من فرص العراق لتحسين موقفه التنافسي والتفاوضي في إطار المنظمة واتفاقياتها التي تسمح لدول المنظمة في إطار تكتل اقتصادي يتجاوز مرحلة قيام منظمة تجارة حرة على الأقل بفرض تعريفات جمركية لا تتجاوز نسبة 30% تمكنها من تحقيق مستويات تنافسية في إطار تكتلها وهذا ما يفتقر له العراق وباقي الدول العربية، برغم إقرار اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تأخذ مجالها للتطبيق الحقيقي.

ثانياً:- السلبيات والتكاليف المتوقعة

تصدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية للحواجز التي وضعتها الدول أمام المنافسة الخارجية، ونصت على تحويل القيود غير الجمركية على السلع الزراعية إلى قيود جمركية مكافئة، وفرضت خفض التعريفات التي تفرض على واردات الدول الزراعية بنسبة (36%)، في ست سنوات من تاريخ الانضمام للدول المتقدمة و(24%) للدول النامية للمدة ذاتها، كما نصت على تخفيض الدعم لأسعار السلع الزراعية بنسبة(20%) للدول المتقدمة في ست سنوات و(13.3%) للدول النامية ولكن لمدة عشر سنوات من تاريخ الانضمام.

وإذا كانت هذه العملية تسد العجز الموجود في كمية السلع الزراعية المنتجة محليا في العراق ولاسيما بجانب الحبوب، فإنها ستعطل كامل طاقاته الإنتاجية الزراعية المصابة بالشلل شبه التام منذ عام 2003، وحتى المنتج المحلي لن يلقى رواجاً أمام السلع ذات الجودة العالية والأسعار المعتدلة التي تتدفق إلى السوق المحلية.

أما ما يخص الصادرات فان الاتفاقية قد خفضت الدعم بنسبة (24%) من قيمة الدعم

الإجمالي للصادرات و(14%) من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في عشر سنوات للدول النامية، مما يعني عدم قدرة العراق من تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية (إن وجدت) ليشكل عائقاً أمام السلع التي تواجه منافسة كبيرة في السوق المحلية.

كما إن انخفاض الميل الحدي للتصدير في السلع الزراعية والغذائية يعود إلى عوامل عديدة منها ما يتعلق بظروف الإنتاج الزراعي ومعوقاته، والنمو السكاني والدخل وتراجع دور الدولة كمشتري لمنتجات هذا القطاع، فضلاً عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي أدى إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستيراد من السلع، إذ بلغت نسبة الاستيراد أكثر من 11% من إجمالي الاستيراد للسنوات 2006/2004.

لذا فان مسألة دخول العراق لمعترك التنافس الدولي كمصدر في الأفق المنظور مستحيلة، لاسيما في ظل حاجته الشديدة للمكائن الزراعية والبذور المحسنة والمبيدات والتقنيات والبنى التحتية، في ظل غياب دور الدولة التي طالما دعمت القطاع الزراعي في السابق، ومع هذا لم يتحقق حتى الاكتفاء الذاتي.

وفيما يخص السلع الصناعية فقد دعت المنظمة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية بنسبة (38%)، وإلغاء الدعم على الصادرات في ثماني سنوات بعد تأسيس المنظمة وإبقائه على الدول الأعضاء الأقل نموا، والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا، وإلغاء الإجراءات الخاصة بالإغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها، ولا يعد إغراقا إذا كان نصيب الدولة النامية من السلعة لا يزيد عن (3%) من الواردات الكلية من المنتج وإذا كان السعر يقل عن (2%) من سعر تصدير المنتج، يعود انخفاض الميل الحدي للتصدير من السلع الصناعية إلى تراجع مرونة التصدير بشكل أكثر، وهذا ما حصل ايضا للسلع الزراعية، حيث فرضت الأسباب والظروف التي خلفتها الحروب الأخيرة من تدمير وتوقف لمؤسسات الإنتاج الصناعي والبنى التحتية بعدما عانت من تبعات الحرب والحصار.

كما إن من أبرز الآثار السلبية المترتبة على قرار الانضمام هو انخفاض الإيرادات العامة جراء انخفاض عوائد الرسوم الجمركية.

إن العراق مثل اغلب الدول النامية ليس لديه منتجات زراعية ذات جدوى وجدارة للتنافس في التجارة العالمية، التي تخضع لنظام صارم في قواعد الجودة الشاملة والمواصفات والمقاييس العالمية، إذ لا تخلو هذه الإجراءات من آثار سلبية على

الاقتصاد العراقي وصناعته الناشئة، بعد فتح السوق أمام مختلف السلع الكهربائية والالكترونية وغيرها، وهذا ما حصل مما أدى إلى حرمان العراق من فرص لإقامة هذه الصناعات وتدمير ما قد أقيم سابقا حتى بصورته التجميعية، ويؤكد السيادة المطلقة للسلع المستوردة في السوق العراقية.

أما حماية حقوق الملكية الفكرية فبالرغم من احتمال الاستفادة من بعض الدول النامية والعراق منها في مجالات التأليف والسياحة إلا أن حقوق أصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية والتكنولوجية المتطورة التي تحتاجها هذه الدول سيؤدي إلى تدفقات متزايدة لعوائد حقوق الملكية الفكرية منها إلى الدول المتقدمة، مما يجعل الخسائر اكبر بكثير جراء تزاحم موردي الخدمات للسوق المحلية وتكاليف الحصول على التكنولوجيا وحقوق التصنيع واستخدام العلامات التجارية والبرمجيات وما ينجم عن ذلك من قيام احتكارات مفرطة وأسعار مرتفعة من جراء فرض الرسوم العالية على حقوق البراءة في بعض الصناعات كالأدوية والصناعات البيولوجية القائمة على الهندسة الجينية والتي تعتمد عليها الزراعة في إنتاجها.

ولا يختلف الحال في قطاع الخدمات الذي يخضع لاتفاقية تحرير التجارة إذ ستكون الدولة عاجزة عن حماية مشروعاتها الوطنية التي تنتج الخدمات بنفسها التي تقدمها الشركات الأجنبية، بسبب المنافسة غير المتكافئة بين الشركات المحلية الصغيرة والشركات العالمية الكبرى ذات الكفاءة العالية وان خدمات البنوك وشركات التامين والمقاولات والاتصالات ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية مما يفقد الدولة كجزء من صفتها في توجيه بعض الخدمات ذات المساس بالمصلحة الوطنية، ولاسيما دورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات لدعم عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن الآثار السلبية على أنماط السلوك والقيم الاجتماعية لخدمات التعليم وما تقوم به الشركات في مجال استيراد وإنتاج البرامج والأفلام والمجلات.

الخاتمة

مما تقدم يمكن أن نصل الى أنه لا يمكن طرح موضوع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والتي تعد من الفرص الضائعة على الاقتصاد العراقي، لان المنافع بهذا الجانب ليست محسومة لان التجربة العالمية تشير الى اضرار جراء تطبيق اتفاقيات المنظمة ولها ابعاد سياسية وتتمثل بغياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وتسيير الاقتصاد وخضوعه لقانون السوق وتحويل كل شيء الى بضاعة تباع وتشتري، لان اصحاب القرار في المنظمة يدافعون عن مصالحهم مع الاطراف الفاعلة في العالم، ومن هنا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

أ. الاستنتاجات

1. ان الانضمام للمنظمة الدولية يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الاسواق العالمية و تخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية بوجه الصادرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الامر الذي يشجع الاقتصاد على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

2. في حالة استمرار الوضع الاقتصادي والتجاري في العراق كما هو عليه الآن والمتمثل بانفتاح السوق العراقية على مختلف أنواع السلع ومن مناشيء غير معتمدة، فإن انضمام العراق للمنظمة الدولية في مثل هذه الحالة سوف يؤمن حصول المستهلك العراقي والسوق العراقية على اجود أنواع السلع من المناشيء المعتمدة وبأسعار تنافسية وهذا يمثل منفعة لكل من المستهلك العراقي والسوق العراقية.

3. ان العراق في هذه المرحلة وفي ظل الاوضاع السيئة والصعبة التي يعيشها سوف لن يتمكن من مواجهة التحديات الناجمة عن انفتاح الاسواق، وعلى الاقل في الامد القصير، مما سوف ينتج عن ضرراً بالغاً للصناعة الوطنية والانتاج المحلي، لان الصناعة غير قادرة حالياً على منافسة السلع الاجنبية وخاصة الصينية والآسيوية وقد يؤدي ذلك الى ازاحة العديد من الصناعات المحلية والمنتجات من السوق الداخلي والأسواق الخارجية، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة وعلى عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.

4. بالرغم مما يعاني منه العراق من تراجع في الاداء الاقتصادي الا انه من الممكن ان يكون له مستقبلا بانضمامه لمنظمة التجارة ليكون كالدول الاقتصادية المتقدمة.

ب. التوصيات

1. العراق لازال يعتمد على النفط كمصدر اساسي للدخل وهذا يدل على ان نموه ذاتي اي مرتبط بأسعار النفط وتقلباتها مما يعني ان دخل الفرد ومستوى المعيشة لايمكن الحفاظ عليهما ألا بتنويع مصادر الدخل لذلك لابد من الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية السلعية الاساسية كالصناعة والزراعة.

2. تعديل القوانين والأنظمة التشريعية العراقية بما ينسجم مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

3. زيادة الدعم الفني والمالي والتكنولوجي للقطاع الزراعي والصناعي لما تمتلكة هذه القطاعات من اهمية في عملية الانضمام.

4.يجب الاستفادة من الاستثناء الذي تمنحه منظمة التجارة العالمية، بأقصى ما يمكن، لكي يكون بمقدور العراق مواجهة اشتراطات المنظمة.

5. العمل على وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية التي تؤهل البلد والاقتصاد الوطني للظروف الجديدة بما يحقق النهوض بمستوى الكفاءة الاقتصادية للصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال وضع استراتيجية تنموية ورسم سياسات اقتصادية واضحة ومتناغمة فى ما بينها بحيث تحقق الاهداف المرسومة في الاستراتيجية التنموية.

6. تنشيط القطاع الزراعي والسعي الى تأسيس شركات زراعية تتولى الإنتاج الزراعي، الذي يكون نواة للتصدير ولاسيما لمنطقة الخليج، وفي هذا لدى العراق إمكانات كبيرة في المنافسة، ناهيك عن الرغبة في استهلاك المنتجات الزراعية العراقية، بشرط استيفائها لمتطلبات التصدير التي تعتمدها الدول المجاورة من مثل الأردن – سوريا – لبنان- تركيا.

المصادر

الكتب

1. رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا، دمشق، 2001.

2. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.

3. عدي فالح حسين ، النظام السياسي العراقي بعد 2003دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة ، مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2014.

4. فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية: لبنان أمام الاستحقاق، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى عام 2000.

5. محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

البحوث والنشرات

1. احمد منير نجار، اثأر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (wto) على الصناعي في دولة الكويت: الواقع والتحديات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، المجلد (31)، 2003.

2. بلاسم جميل خلف، واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد 1، واسط، 2012.

3. تغريد داود سلمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، العدد33، النجف الاشرف، 2015.

4. حالوب كاظم معلة، سلام نعمة محمد، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد (112)، 2019.

5. حالوب كاظم معله وعلي محمد احمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية

وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، كلية المنصور الأهلية، العدد24، بغداد، 2015.
6. حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003م ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، صادرة عن كلية القانون، جامعة بابل، المجلد8، العدد3، بابل، 2016.
7. حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، بغداد، 2015.
8. داليا عمر نظمي، متطلبات هيكلة قطاع الخدمات المالية في العراق وفقاً لمتضمنات اتفاقية الكاتس لمنظمة التجارة العالمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 14.
9. دعاء علي عبد الحسين، متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد106، بغداد، 2018.
10. دورين بنيامين هرمز، أثر انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية (اشارة الى حالة العراق)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (68)، 2019.
11. ربيع خلف صالح، إشراك العراق في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف (مواجهة التحديات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد9، العدد29، بغداد، 2011.
12. رضا القريشي، حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية واثارها على الاقطار العربية، مجلة دراسات الوطن العربي، العدد (6-7)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999.
13. زهير خضر ياسر، العراق ومنظمة التجارة العالمية البعد المحاسبي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، صادرة عن كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد13، بغداد، 2006.
14. زينب طالب سلمان و نورة كطاف هيدان، الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، صادرة عن كلية العلوم السياسية، جامعة

تكريت، عدد خاص، تكريت ، 2019.
15. سعد إبراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003م، مجلة الدراسات إقليمية، المجلد 1، العدد2، أنقرة، 2018.
16. سعد عبيد علوان السعيدي، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمي، نشرة الباحث، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.
17. سعدي إبراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003م، مجلة أبحاث العلوم السياسية، مجلة السياسية والدولية، صادرة عن كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العدد39-40، بغداد، 2019.
18. طه يونس حمادي، نظريات التجارة التقليدية الكلاسيكية والحديثة والتكتلات الاقتصادية (مع الاشارة الى السوق الاوربية المشتركة)، بحوث اقتصادية عربية، العدد(39)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2007.
19. طيب عثمان عبد الرزاق، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الاشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (20)، 2008.
20. عبد الأمير ناصر حسين و رحيم كاظم حسن الشرع، البطالة في العراق الآثار والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، المجلد9 ، العدد35، كربلاء، 2020.
21. عبد الأمير هادي العمري وظاهر عبد الزهرة الربيعي، دوافع وأهداف السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد عام 2003م، مجلة جامعة ذي قار، صادرة عن قسم البحث والتطوير في جامعة ذي قار، المجلد 14، العدد1، ذي قار، 2019.
22. قاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق.. المقومات.. التحديات.. المتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد18، العدد1، الديوانية، 2016.
23. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، دراسة في العقوبات الدولية على إيران، مجلة دراسات إقليمية، صادرة عن مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل، المجلد 9، العدد25، الموصل، 2012.
24. مدحت كاظم القريشي، تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، العدد (14)، كلية المنصور الجامعة،

بغداد، ج1، 2010.
25. يوسف محمود منهل، مدى ملاءمة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، العدد (35)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.

المؤتمرات والندوات

1. أيسر ياسين، أثر اقرار الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر (العراق...ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ 2011/4/2.
2. سنان كاظم السعيدي، معوقات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر (العراق...ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ 2011/4/2.
3. لهيب توما، دور واهمية التجارة الخارجية، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر (العراق... ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ 2011/4/2.

المصادر الانكليزية

3- Paolo Lucani and Maurice Saadeh ،"Iraq Agriculture Sector Memorandum". Report of the Food and Agriculture Organization of the United Nations ،Roma2012 ،.

3- Michael Eisenstad et al ،Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach ،Policy foucus ،Washington Institute for Near East Policy ،Washington 2011 ،.

مصادر الانترنيت

1. صباح نعوش ، فحص السياسات التجارية للدول العربية بمنظمة التجارة، منشور على شبكة المعلومات الدولية، 14/ 6/ 2015
https://www.aljazeera.net/ebusiness.
2. فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وإيران... المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، (2020/11/26م)،عبر الرابط التالي:
https://www.bayancenter.org/، وقت الدخول 8:27مساءاً(2021/1/26م).

المحتويات

المقدمة 5
المبحث الأول 7
التعريف بمنظمة التجارة العالمية
المبحث الثاني 17
تحديات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية
المبحث الثالث 31
ايجابيات وسلبيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية
الخاتمة 36
التوصيات 37
المصادر 38